أميركا في سورية.. إستراتيجية ثابتة وتكتيك متغير

محمد نادر العمري

«أميركا لن تغادر منطقة الشرق الأوسط»، هذا ما أكده أكثر من مسؤول سياسي وعسكري في إدارة الرئيس دونالد ترامب عبر تصريحاتهم الإعلامية بعد احتواء قرار ترامب المتعلق بالانسحاب من سورية، وما أثير بعده من قراءات وتفسيرات مختلفة عن دور واشنطن في المنطقة، إلا أن ذلك التأكيد لا ينفي وجود «تكتيكات أميركية» مغايرة على الأرض في ضوء الإستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة حالياً في الشرق الأوسط، والمحددة في ملفات «توظيف الإرهاب بذريعة قتاله، ومواجهة إيران ومحور المقاومة، وضمان أمن إسرائيل»، تفرض معطيات جديدة على طاولة المعادلات السياسية والأمنية في المنطقة كلها.

وفي ضوء تلك المعطيات فإن جملة من التساؤلات طرحت نفسها على الساحة الداخلية الأميركية، عززها غموض الكثير من اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في ضوء تضارب بعض مواقف وتصريحات إدارة الرئيس دونالد ترامب، من بين تلك التساؤلات ما يتعلق بدور قوى داخلية من اللوبيات ومراكز التأثير في صنع القرار فيما يتعلق بالمنطقة، ومن يكون له النصيب الأوفر في تحديد ملامح السياسة الخارجية.

فعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة أن مبررات إبقاء قوات احتلالها في سورية غير قانونية وليس لها أي مسوغ سياسي، ما زالت كواليس صنع السياسة الخارجية تبحث وتتمسك بتكتيكات من شأنها تحقيق الإستراتيجية الثابتة لأميركا والمتمثلة بالهيمنة، وفق ما أظهرته خطة أميركية جديدة من ١٠ بنود في سورية أظهرت «إستراتيجية جديدة» تحول سورية إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بـ«تقليص» نفوذ إيران والتجاذب الأميركي الروسي، مع تراجع البحث الجدي عن حل سياسي.

هذه الوثيقة رفعها ٤٠٠ عضو «من أصل ٥٣٥ عضواً» من مجلس النواب والشيوخ الديمقراطيين والجمهوريين إلى الرئيس دونالد ترامب لإقرار خطة أميركية و«إستراتيجية جديدة» حول سورية تبين مدى تراجع الاهتمام بالشأن الداخلي السوري، بل إن الرسالة التي تقع في ثلاث صفحات خلت من أي إشارة إلى القرار ٢٢٥٤ أو الحل السياسي.

إضافة لذلك، هناك العديد من النقاط المهمة التي تضمنتها هذه الوثيقة ويمكن ملاحظتها بشكل واضح ولا لبس فيه:

١- تحديد أولوية ضمان أمن الكيان الإسرائيلي وحماية المصالح الأميركية في المنطقة حيث تضمنت الرسالة: «يتسم الصراع السوري بدرجة كبيرة من التعقيد، كما أن الحلول المحتملة المطروحة لا تتسم بالمثالية، ما يبقي خيارنا الوحيد هو تعزيز السياسات التي من شأنها الحد من التهديدات المتصاعدة ضد مصالح الولايات المتحدة، وإسرائيل، والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي في المنطقة، وتتطلب هذه الإستراتيجية توافر القيادة الأميركية الحازمة، مع التهديدات التي يجابهها بعض من أوثق حلفائنا في المنطقة».

٢- المساواة والموازاة في تصنيف أعداء أميركا بين التنظيمات الإرهابية ومحور مكافحة الإرهاب، فبحسب الرسالة «إن التهديد في سورية يأتي من أربع جهات، تتمثل في التنظيمات الإرهابية «داعش والقاعدة» وما يتفرع عنهما، إضافة إلى روسيا وإيران و«حزب الله» داعية لاتخاذ خطوات وإجراءات لمواجهة هذه المخاطر.

٣- حثت الوثيقة وفق اقتراح معديها الرئيس ترامب على تبني خطة أميركية جديدة تتضمن ثلاثة عناصر، هي:

أولاً: شرعنة العمليات العسكرية العدوانية لكيان الإسرائيلي في المنطقة وتسخير الدعم الأميركي خدمة لذلك، وفق ما ادعته الوثيقة «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، إذ أشارت إلى أنه: نظراً للأوضاع شديدة التقلب في الشرق الأوسط، فما يزال من الأهمية بمكان التأكيد للصديق والعدو في المنطقة أننا ما نزال ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، إضافة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم ذات السنوات العشر بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والرامية إلى ضمان وصول إسرائيل إلى الموارد والمواد التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها في وجه التهديدات التي تجابهها على طول حدودها الشمالية.

ثانياً: استثمار الحرب على سورية للضغط على إيران وروسيا في آن واحد، بهدف تغير سلوك نظام الأولى وإغراق الثانية بمستنقع الحرب على الإرهاب، واقترحت «الخطة» الأولية على إدارة ترامب «العمل مع حلفائنا وشركائنا لزيادة الضغوط على إيران وروسيا بغية تقييد أنشطتهما المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة»، وبين ذلك مواصلة الجهود الاقتصادية والدبلوماسية لـ«مواجهة الدعم الإيراني لـ«حزب الله»، والجماعات المسلحة الأخرى، فضلاً عن الدعم الروسي المباشر للدولة السورية والشرعية السياسية.

ثالثاً: زيادة الضغط على «حزب الله»، عبر التنفيذ الكامل والقوي لقانون منع التمويل الدولي للحزب الصادر عام ٢٠١٥، ومذكرته التعديلية الصادرة عام ٢٠١٨، بحسب الرسالة، التي أضافت: إن «العقوبات التي تستهدف «حزب الله» ومن يشرفون على تمويله تمكن «واشنطن» من الإقلال من قدراته على تهديد وتحدي إسرائيل والضغط على «قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» «يونيفيل» لتنفيذ تفويض مجلس الأمن الدولي بالتحقيق فيه والإبلاغ عن الأسلحة والأنفاق التي يُعثر عليها عبر الحدود اللبنانية مع إسرائيل»، ولتحقيق ذلك سارعت واشنطن للضغط على حلفائها الأوروبيين بتصنيف الحزب ضمن قوائم الإرهاب الدولي وسعت دبلوماسيتها إلى محاولة إحداث حرب أهلية جديدة عندما وضع رئيس دبلوماسيتها ووزير خارجيتها مايك بومبيو الشعب اللبناني أثناء زيارته مؤخراً إلى بيروت بين خيارين: «إما حياة رفاهية ورفع الحصار مقابل استبعاد حزب الله، وإما مواجهة الحصار الشامل».

ووفقاً للخطة التي من المحتمل جداً أن تتبناها الإدارة الأميركية، فإن عشر خطوات تنفيذية ستكون ضمن ديناميكيات التطبيق بهدف الوصول إلى ما سمته الوثيقة «حكماً جديداً في سورية بسياسة جديدة مع شعبه ومع جواره»، وتتضمن «أي الخطة»:

أولاً: البقاء في شمالي شرقي سورية عبر التنسيق مع دول أوروبية بحيث يكون الانسحاب الأميركي وتقليص عدد الألفي جندي متزامناً مع نشر قوات أوروبية تعوض النقص.

ثانياً: منع السوريين والإيرانيين من ملء الفراغ في شرق نهر الفرات حيث تقيم ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» واستمرار دعمها بغطاء من التحالف الدولي الذي يضم ٧٩ دولة.

ثالثاً: تمديد اتفاق مذكرة «منع الصدام» بين الجيشين الأميركي والروسي في أجواء سورية.

رابعاً: دعم الحملة الإسرائيلية في استهداف «مواقع لمحور المقاومة» لالتزام «الخطوط الحمر» في سورية وفق تعبير الوثيقة.

خامساً: التنسيق الأميركي الأوروبي في فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية ومؤسساتها وشخصيات مقربة بهدف تغيير مزاج الشارع السوري وتحقيق خرق في استحقاق عام ٢٠٢١.

سادساً: الضغط على الدول العربية لمنع التطبيع الثنائي «بين الدول» والجماعي «عبر الجامعة العربية» مع الحكومة السورية.

سابعاً: تجميد المساهمة في تمويل إعمار سورية قبل تحقيق المعايير التي تحددها واشنطن وتحقق مصالحها «المبادئ ومعالجة التهديدات» وفرض عقوبات على رجال أعمال سوريين منخرطين في مشروعات الإعمار «كما حصل في القائمة الأوروبية الأخيرة، حيث ستصدر قائمة جديدة قريبا».

ثامناً: منع إعطاء شرعية للحكومة السورية في المؤسسات الدولية والدول الغربية والعربية.

تاسعاً: الضغط على الدول المجاورة لسورية لعدم التعاون مع خطة روسيا لإعادة اللاجئين.

عاشراً: استمرار استخدام ملف الكيميائي كذريعة لتبرير أي عدوان أميركي غربي جديد، واعتبار الكلور سلاحاً كيميائياً.

في الواقع إن هذه الوثيقة تتماهى مع ما يتم تلمسه في السياسة الأميركية اليوم تجاه سورية، فهي لا تبحث عن أي حل سياسي لا يحقق مصالحها لذلك فإن من يدع أن واشنطن لا تملك أي إستراتيجية تجاه سورية فهو مخطئ، لأن إستراتيجيها لم تتغير منذ زرع الكيان الإسرائيلي في المنطقة ولكن التكتيكات هي التي تتغير، وما يسمى جماعات الضغط واللوبيات تتماهى مع أي إدارة في تنفيذ السياسيات الخارجية بل تشارك في صنعها بهدف تحقيق هذه الإستراتيجية الثابتة منذ عقود.

مركز روسي: ضغوط أميركا على الأردن بشأن سورية دَهْورَ وضعها الاقتصادي

| وكالات

اعتبر مركز دراسات روسي أن ضغوط الممثل التجاري الأميركي في عمّان لإيقاف التعامل مع سورية زاد من تدهور الوضع الاقتصادي الذي انتعش مؤخراً بعد فتح الحدود بين سورية والأردن، ما سيساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وتنامي استياء الرأي العام الأردني من سلطات بلاده.

ونشر «المركز الروسي للشؤون الدولية» تقريراً تحدث فيه عن تنامي استياء الرأي العام الأردني بسبب عجز السلطات عن وضع حد للفساد المتفشي في المجال الإداري والمالي، ووقوف البلاد عاجزة عن إجراء إصلاحات للتغلب على الصعوبات الاقتصادية وإيجاد حلول لعدم المساواة في الدخل فصلاً عن عدم كفاءة الإدارة، وذلك بحسب موقع «عربي ٢١» الإلكتروني القطري الداعم للمعارضة.

وقال المركز في التقرير: إن الأردن أطلق سنة ٢٠٠٨ برنامجاً على أمل تحقيق نقلة نوعية في مجال الاقتصاد. ويتمثل هذا البرنامج في مزيد خصخصة الشركات المحققة للأرباح، على غرار، شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه وغيرها من الموارد.

وأضاف: إن هذا البرنامج كلف الحكومة مليارات الدولارات، وكبدها خسائر على المستوى المادي والسياسي، لاسيما أن فقدان سيطرتها على مصادر دخلها من شأنه أن يفقدها تأثيرها السياسي سواء داخل البلاد أم على المستوى الإقليمي أم العالمي.

علاوة على ذلك، بعد إغلاق الحدود مع سورية، واجه الأردن تهديدات حقيقية تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة وتعرضت الحكومة والسكان لضغوط خارجية من أجل القبول بالظروف الجديدة وتمكين المهجرين من العراق وسورية وفلسطين وغيرهم من البلدان من الدخول إلى الأراضي الأردنية.

وبيّن المركز أن الممثل التجاري للولايات المتحدة في عمّان طالب كلاً من رجال الأعمال الأردنيين والمؤسسات الصناعية بالتوقف عن التعامل مع سورية، محذراً من أن تجاهل هذا الأمر سيجبر الولايات المتحدة على تطبيق ما يسمى قانون «قيصر» أو «سيزر»، ما من شأنه أن يؤثر على نفوذ الأردن في المنطقة.

واعتبر المركز أنه «نتيجة لذلك، سيستمر الوضع الاقتصادي في التدهور، ما سيساهم في ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في صفوف الشباب».

وبحسب المركز، فإن الأردن يعارض ما يسمى «صفقة القرن» التي تسعى الإدارة الأميركية لتطبيقها، لاسيما أنها تقوم على عدم الاعتراف بالحقوق الدينية والسيادية للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس، ما يجعلها عرضة لضغوطات العديد من الدول، التي عرضت على المغرب والسعودية تولي منصب حماة مقدسات القدس، إلى جانب «إسرائيل» والأردن.

وفي هذا الإطار، تهدف جهات أجنبية إلى تقويض مواقف الأردن فيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة بمشروع إيجاد أرض بديلة للفلسطينيين وتسوية النزاع الفلسطيني «الإسرائيلي» إما على حساب عمّان أم على حساب سكان الضفة الشرقية لنهر الأردن، بحسب ما ذكر التقرير.

وأشار إلى المظاهرات التي عرفتها الأردن سنة ٢٠١٨، والتي أدان خلالها المتظاهرون قيادة البلاد، متهمين إياها بلعب دور كبير في تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية.

وأوضح المركز، أن الملك الأردني عبد الله الثاني أفاد في وقت سابق بأن حماية المصالح الوطنية تعد على رأس أولويات الحكومة الأردنية.

ولفت إلى أن مسألة عودة المهجرين السوريين إلى ديارهم وإعادة إعمار سورية بعد التسوية السياسية تتصدر قائمة القضايا التي تهم السلطات الأردنية.

وأشار المركز في التقرير إلى أن الأردن اليوم يقف أمام مفترق طرق خطير لم تعهده البلاد من قبل.

«نورديك مونيتور»: تركيا درّبت مسلحين على عمليات «التخريب» في سورية

| الوطن - وكالات

جندي تركي جنبا إلى جنب مع الإرهابيين في شمال سورية (عن الانترنت – أرشيف)

كشف تحقيق استقصائي أن النظام التركي قرر منفرداً تدريب مسلحين من ميليشيات مسلحة سورية على عمليات خاصة، تشمل «التخريب والتسلل وغيرها»، لكن المسلحين فشلوا في تحقيق نتائج تذكر، علماً أن بعض أهداف التدريب كانت لغايات تركية محضة.

وذكر موقع «نورديك مونيتور» المتخصص في الشأن التركي، بحسب موقع قناة «سكاي نيوز» أنه «حصل على وثائق عسكرية تركية سرية تظهر أن أنقرة عززت من تدريب مسلحي فصائل سورية على ما وصف بـ«العمليات الخاصة»، بما يشمل أعمال التخريب والتسلل وتصنيع المتفجرات وتكتيكات حرب العصابات».

وبحسب الموقع، فإن إحدى الوثائق المسربة، مؤرخة في يونيو ٢٠١٦، وموقعة من ياسر غولر، نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش التركي حينها، والقائد الحالي للجيش، وتشير إلى تدريب ١٥١ مسلحاً بصورة مشتركة مع الولايات المتحدة حتى التاسع من ٢٠١٦.

وقررت تركيا، الاستمرار منفردة في البرنامج التدريب العسكري وتجهيزه «بصورة سرية» بعد الانسحاب الأميركي، وفق ما قال «نورديك مونيتور»، الذي أشار إلى أن أنقرة دربت ٣١٢ مسلحاً ضمن البرنامج بحسب الوثائق.

وتشير مراجعة الوثائق المسربة إلى أن برنامج التدريب التركي، ركز بشكل خاص على منطقة في شمال غربي سورية بالقرب من الحدود، حيث تعيش الأقلية التركمانية.

وفي شباط ٢٠١٦، أطلقت تركيا مركزاً لتنسيق العمليات في لواء اسكندرون السليب، وقال غولر: أن «١١٧ من عناصر الفصائل السورية تدربوا على عمليات غير تقليدية، تشمل طرق التخريب والتسلل وتكتيكات حرب العصابات وتصنيع المتفجرات، وإلى جانب هؤلاء، تلقى ٦١١ مسلحاً آخر تدريبات قتالية أساسية».

وتظهر الوثائق أيضاً تفاصيل عملية كان من المقرر أن تنفذها تركيا والولايات المتحدة معاً عام ٢٠١٥، لتطهير منطقة في شمالي سورية من مسلحي داعش، يبلغ طولها ٩٨ كيلومتراً وعمقها ٤٠ كيلو متراً، ووافقت الحكومة التركية على نشر طائرات حربية أميركية على أراضيها تمهيداً للعملية، بحسب الموقع.

ومع ذلك، لم تسر الأمور كما خططت لها أنقرة، وسجل غولر إحباطاً من عدم تنفيذ العملية «أجاتي نوبل»، لكونها ألغيت بسبب عدم رغبة الأميركيين في تنفيذها، وعوضاً عن الأتراك زادت أميركا من تعاونها مع الميليشيات الكردية ضد داعش.

ولم يوضح الموقع المتخصص في الشأن التركي السبب الذي دفع واشنطن حينها إلى التخلي عن تنفيذ العملية مع الأتراك.

وفي سياق ذي صلة، قال الجنرال التركي: إن «الفصائل السورية فشلت في تحقيق إنجاز يذكر في منطقة حدودية، رغم الدعم المدفعي والتدريب التركيين أثناء خوض معارك في المنطقة ضد القوات الحكومية السورية».

وأوصى غولر «بمزيد من التدريب للفصائل السورية واختيار مسلحين من السكان المحليين وتأمين مزيد من الغطاء الجوي الأميركي».

وخلص موقع «نورديك مونيتور» إلى أن الوثائق المسربة، التي أُرسلت إلى مكتب رئيس الوزراء والاستخبارات الخارجية ووزارة الخارجية تؤكد مجدداً تورط الجيش التركي في الحرب التي تشن ضد سورية منذ سنوات.

الميليشيا تفقد خمسة من مسلحيها بينهم قيادي.. و«تحالف واشنطن» اعتقل مدنيين بإنزال جوي

«قسد» تفتعل اقتتالاً عشائرياً في دير الزور و«با يا دا» يعتقل مسؤولاً للمصالحات

| الوطن - وكالات

في مؤشر على افتعالها له، لم تبد ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» ردة فعل على اقتتال عشائري مسلح وقع في ريف دير الزور، على حين قتل أربعة من مسلحيها جراء تفجير في الرقة، بالترافق مع إنزال جوي نفذه «تحالف واشنطن» في ريف الحسكة اعتقل خلاله مدنيين.

وفي التفاصيل، فقد أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن اشتباكات دارت في قرية أبو النيتل بريف دير الزور الشمالي، بين أبناء القرية من عشيرة البوفريو من جهة، ومسلحون من عشيرة البوجامل التي تسكن في قرية النملية والحريجية شمال دير الزور برفقة مسلحين من عشيرة البكير التي تنتمي إلى قبيلة العكيدات.

وأشار إلى أن أبناء عشيرة البوجامل شنوا منذ أول من أمس هجوماً على قرية أبو النيتل بالأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون نتيجة اتهامهم لأهل المنطقة بقتل مسلح من « قسد» في بادية القرية قبل أيام.

وأكد «المرصد» أن العشرات من مسلحي عشيرة البوجامل من بلدة الشحيل وصلوا إلى أبو النيتل للمشاركة بالقتال الدائر هناك، حيث قتل شاب من عشيرة البوفريو وجرح آخرون خلال الاشتباكات، وسط نزوح العوائل إلى البادية والقرى الأخرى، في حين لم تقم «قسد» بأي ردة فعل إزاء الاقتتال الدائر ضمن مناطق تخضع لسيطرتها، في مؤشر واضح على افتعالها لهذا الاقتتال.

وفي وقت لاحق، ذكر «المرصد» أن قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن والداعم لـ«قسد» تدخلت لفض الاقتتال العشائري الحاصل في قرية أبو النيتل عبر تحليق لطائراتها الحربية فوق المنطقة.

وفي دليل على رفض الميليشيات الكردية المنتشرة في شرق البلاد للمصالحات مع الدولة السورية، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس، أن مسلحين من «حزب الاتحاد الديمقراطي با يا دا» اعتقلوا مسؤول «المصالحات الوطنية» الصيدلي صدام الكيرطمن وسط مدينة القامشلي في محافظة الحسكة.

ونقلت المواقع عن نشط إعلامي يدعى صهيب اليعربي قوله: إن مسلحين تابعين لـ«با يا دا» اعتقلت الكيرط بعد مداهمتها لمكان عمله في شارع الكورنيش وسط مدينة القامشلي.

وكانت قوات ما تسمى «الآسايش» التابعة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية اعتقلت رئيس الرابطة الفلاحية التابعة للحكومة السورية جمال محمد المحيمد في مدينة رأس العين، يوم الأحد.

يشار إلى أن عملية الاعتقال تمت على حاجز الكسرة بين مدينتي الدرباسية ورأس العين شمالي الحسكة، بتهمة حث الفلاحين على تسويق محاصيلهم لمراكز الدولة السورية.

وتعتبر ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الذراع المسلح لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي»، وهي بذات الوقت تشكل العمود الفقري لـ«قسد».

عناصر من ميليشيا «وحدات حماية الشعب» والتي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» (عن الانترنت)

بموازاة ذلك، قال موقع «الخابور» الالكتروني: إن قوة عسكرية مشتركة من «با يا دا» و«التحالف الدولي» اعتقلت أمس، مدنيين اثنين، بعملية إنزال جوي استهدفت قرية المعروف شرقي مدينة الشدادي بمحافظة الحسكة.

وأوضح الموقع أن العملية استهدفت كلاً من سليمان عويد المعروف وعمه ازحم محمد المعروف دون معرفة أسباب اعتقالهم، مشيراً إلى قيام مسلحي « با يا دا» بمحاصرة القرية من جميع الجهات، وتفتيش المنزل بشكل دقيق مستخدمين الكلاب البوليسية.

يشار إلى أن «التحالف الدولي» نفذ عشرات عمليات الإنزال الجوي بمنطقة شرقي الفرات، واعتقل خلالها أشخاصاً زعم أنهم من خلايا لتنظيم داعش الإرهابي.

أما في الرقة، فقد قالت وكالة «سبوتنيك» الروسية: «إن مجموعة مجهولة استهدفت بعبوة ناسفة مساء الإثنين، رتلاً عسكرياً من عدة سيارات تابعاً لـ«قسد» وسط قرية أبو سوسة التي تبعد إلى الشمال من مركز مدينة الرقة بنحو ١٥ كلم».

وذكرت أن أربعة مسلحين من الميليشيا قتلوا جراء التفجير كما أصيب تسعة آخرون من «مسلحي الرتل»، إضافة إلى احتراق أربع سيارات عسكرية تابعة للتنظيم.

على خط موازٍ، قتل مجهولون قائد ميليشيا «الآسايش» بمنطقة الشامية في محافظة الرقة غرب الفرات، وفق ما ذكر «المرصد» الذي رجح أن يكون المجهولون خلايا نائمة لتنظيم داعش.

وأضاف «المرصد»: أن «الأسايش» زعمت أنه قتل عن طريق الخطأ برصاص زميل له!.

مباحثات روسية إيرانية حول «الدستورية» وملفات المنطقة

| وكالات

حضر ملف «إطلاق عمل اللجنة الدستورية»، خلال مباحثات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، ومساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي في موسكو أمس.

وبحسب وكالة «فارس» الإيرانية، التقى خاجي الذي يزور موسكو للبحث في تطورات منطقة الشرق الأوسط والخليج، خاصة سورية واليمن، فيرشينين، والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف.

وأعلن الجانبان الالتزام بالسيادة الوطنية، ووحدة أراضيها واستقلالها، وأكدا على حل وتسوية الأزمة السورية عبر الحوار والحل السياسي، وشددا ضرورة مكافحة الإرهاب حتى القضاء الكامل على هذه الظاهرة المقيتة والدور المحوري لإطار «أستانا» في الحل والتسوية السياسية للأزمة السورية.

وفي بيان لها قالت الخارجية الروسية بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن «الجانبين بحثا العديد من القضايا الدولية والإقليمية الملحة المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي».

وأضاف البيان: «في هذا السياق تم بحث مهام التسوية السياسية الطويلة الأمد في ليبيا واليمن وفلسطين ومنطقة الخليج».

وأكدت الخارجية الروسية أن الجانبين «أعارا اهتماماً كبيراً بالوضع في سورية وحولها، مع التركيز على مهمة تشكيل وإطلاق عمل اللجنة الدستورية في جنيف بأسرع ما يمكن».

ولا يزال العمل على تشكيل لجنة «مناقشة الدستور» مستمراً، حيث جرى الاتفاق على قائمتي أعضاء اللجنة عن الحكومة السورية والمعارضة، فيما لا يزال العمل جارياً للاتفاق على قائمة أعضاء عن «المجتمع المدني»، رغم إعلان المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن، أكثر من مرة عن إحراز تقدم في العمل بشأن اللجنة الدستورية.

وكانت موسكو أعلنت في أيار الفائت، أن إطلاق عمل «اللجنة الدستورية» سيتم قريباً، ودعت شركاءها للعمل على ذلك بشكل نشيط.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين في حينه: «نحن نعمل على ذلك، ونعتقد أننا قريبون (من إطلاق عمل اللجنة الدستورية)، وندعو جميع شركائنا الذين نتفاعل معهم، وأعني بما في ذلك «ترويكا» أستانا (روسيا وتركيا وإيران)، وقبل كل شيء ممثلو الأمم المتحدة، للعمل بشكل بناء في هذا الشأن»، مؤكداً أنه يخطط لعقد اجتماع حول سورية في إطار «صيغة أستانا» على مستوى نواب وزراء الخارجية في حزيران الجاري.

وكالة «تسنيم» الإيرانية بدورها، نقلت عن خاجي قوله: إن «البلدين كان لديهما مباحثات بناءة للغاية في «نور سلطان» وبحثا بشكل دقيق متغيرات المنطقة وأحداثها، ونحن على ثقة بأن مباحثاتنا الآن، هي استمرار للمشاورات السابقة وستؤدي إلى مزيد من التنسيق في الإجراءات الثنائية».

وأضاف: إن «العلاقات الجيدة جداً والبناءة بين إيران وروسيا، حظيت بأهمية خاصة للغاية لاسيما في الظروف الراهنة ونظراً للضغوط والعقوبات الأميركية غير القانونية».